

7 آذار
2010

آخر انتخابات

«العراقية» خليط ليبرالي علماني قومي ينافس على

لم يكن إياد علاوي غائباً عن الانتخابات الماضية، لكن حضوره اليوم يبدو أقوى بكثير، بعد مروحة التحالفات التي ألفها تحت مظلة قائمة «العراقية»، التي تسعى إلى طرح فكر ليبرالي غير طائفي، وتحظى بفرص مرتفعة جداً للمنافسة بجدية في الانتخابات أولاً، وتالياً على منصب رئيس الحكومة

بورترية

من أبرز المرشحين لتولي رئاسة الحكومة بعد الانتخابات، استطاع جمع عدد من الاسماء الكبيرة لمشاركته الاقتراع، هو الذي كان أبرز المرشحين لغزو العراق

إياد علاوي

ديما شريف

يُجمع أصدقاء رئيس الوزراء العراقي الأسبق إياد علاوي، وأعداؤه، على صفة واحدة ينعنون بها الرجل: براغماتي. صفة لا يبدو أنها تزج علاوي، الذي يعد من الشخصيات المثيرة للجدل في الأوساط العراقية: يرى المتدينون أن هذا الطبيب، الذي تخرّج من لندن، علماني أكثر من اللزوم، فيما لا يعده البعض أكثر من مجرد بعثي سابق، بينما يقول عنه آخرون إن له ارتباطات بأجهزة الاستخبارات الدولية.

ينتمي علاوي، الذي ولد عام 1945، إلى عائلة اعتادت العمل السياسي، وخرج منها عدد كبير من المسؤولين والوزراء. براغماتيته المبكرة، التي يقول البعض إنه ورثها عن العائلة، سمحت له بالانتساب إلى حزب البعث وهو لا يزال في المدرسة، بعدما أصبح الحزب من القوى الفاعلة في الساحة السياسية العراقية إثر انقلاب عبد الكريم قاسم. وشعر علاوي الطالِب بصفعة توجّه إلى طموحه بعد خروج البعث من الحكم، ولم تنفع عودة الحزب إلى الحكم في 1968 في تحسين هذه الطموحات.

عندما ترك العراق باتجاه لبنان أولاً، موطن والدته، ثم لندن ثانياً، بدأت تبرز ملامح معارضته للحزب، لكنه استمر يعمل من خلاله حتى عام 1975 حين استقال وتفرغ لإكمال دراسته وعمل مع بعض المنظمات الدولية. تعرض عام 1987 لمحاولة اغتيال أثناء وجوده في لندن، ويقول موقعه الشخصي على الإنترنت إنه بقي على أثرها في المستشفى لمدة عام.

سكنه لفترة طويلة في العاصمة البريطانية، لندن، أتاح له تطوير علاقات قوية جداً مع الحكومة والاستخبارات البريطانية كما يتهمه البعض، وهذا ما سمح له بتولي منصب رئاسة اللجنة الأمنية في مجلس الحكم الانتقالي بعد غزو العراق عام 2003. منصب يوحى بثقة كبيرة منحه إياها الأجهزة البريطانية والأميركية، وخصوصاً أنه كان من مهمّاته إنشاء جيش عراقي جديد، وبناء أجهزة أمن واستخبارات.

بعد ذلك عينته «سلطة الائتلاف المؤقتة» برئاسة الحاكم المدني للعراق بول بريمر، أول رئيس وزراء لأول حكومة عراقية مؤقتة في فترة ما بعد الاجتياح، استمر في الحكم أقل

من عام، ونظّم أول انتخابات تشريعية في ظل الاحتلال، وسلم السلطة بعد ذلك إلى إبراهيم الجعفري. ويرى البعض أن المناصب التي «كوفئ» بها علاوي بعد سقوط العراق ناتجة من توفيره المبررات التي لزمّت قوات الاحتلال لشن الحرب.

وكانت صحيفة «الإنديبننت» البريطانية قد وصفت علاوي إثر تعيينه رئيساً للوزراء بأنه صاحب «الكذبة الكبرى»، في إشارة إلى ما رُوّج، قبل الحرب، عن قدرة الجيش العراقي على استخدام أسلحة

الدمار الشامل خلال خمس وأربعين دقيقة من صدور الأوامر بذلك. هذه «الكذبة» اعتمدت عليها الحكومة البريطانية، صديقة علاوي، للحصول على تفويض من مجلس العموم للمشاركة في حرب جورج بوش الابن على بلاد الرافدين، بحجة أن العراق أصبح يمثل خطراً كبيراً على أمن المملكة.

يرأس علاوي منذ بداية التسعينات، «حركة الوفاق الوطني»، التي أعلن انطلاقها من بيروت. واستطاع أن يروج بطريقة جيدة لحركته هذه طيلة التسعينات، مستعيناً بعلاقاته الغربية، ما مكّنه من فرضها كأحد الأطراف الخمسة الرئيسية التي

شاركت في الاجتماعات التي نظمتها وزارة الخارجية الأميركية لجمع المعارضة العراقية في لندن، وفي كردستان العراق. ولم تستطع الحركة منذ تأسيسها حتى سقوط النظام العراقي بقيادة صدام حسين أن تمثل تهديداً حقيقياً لهذا النظام، وتحديداً كبيراً للوضع القائم في الداخل لأنها لم تتمتع بقوة حقيقية على الأرض، بخلاف بعض الأحزاب المعارضة الأخرى.

إلى جانب علاقاته الوثيقة بلندن وواشنطن وصناع القرار في العاصمتين الغربيتين، يتمتع علاوي بعلاقات جيدة مع السعودية والكويت، وهو زار المملكة منذ فترة، واستقبله فيها الملك عبد الله ورئيس الاستخبارات مقرن بن عبد العزيز.

يتزعم علاوي اليوم لائحة «القائمة العراقية الموحدة» الانتخابية، التي تعدّ من اللوائح القوية في الانتخابات العراقية، وهو مرشحها لتولي منصب رئاسة الحكومة الجديدة التي تنتج من الانتخابات. استطاع جمع أكبر الاسماء العراقية في لائحته التي تعدّ من الأقوى، ووقف ضد قرار منع بعض مرشحي لائحته من الترشح بحجة ماضيهم البعثي.



مواطنون يطلعون على لوائح المرشحين أمام مركز اقتراع في بغداد (ثائر السوداني - رويترز)

بغداد - زيد الزبيدي

يُعد ائتلاف «العراقية» رقماً صعباً في المعادلة السياسية العراقية الجديدة، رغم أنه كان موجوداً على نحو غير منظور، حتى في البرلمان المنتهية ولايته. كان هناك نوع من التناغم بين مكوناته في التصدي للعديد من المشاريع، حتى إن رئيس الجمهورية جلال الطالباني، وصف كتلة «العراقية»، ومن تحالفوا معها في بعض المواقف، بـ«التكتل المشبوه»، عند لقائه مع مهدي الحافظ، إثر انسحابه من «العراقية»، بعد إقرار قانون الأقاليم والمحافظات، في تشرين الأول 2006. إقرار كان نصابه متعذراً، حتى دخل القاعة النائبان حميد مجيد موسى ومفيد الجزائري ومعهما الحافظ وصفية السهيل، ليحققوا النصاب عند حده الأدنى: 138 من أصل 275 نائباً.

وعلى الرغم من أن كتلة العراقية فقدت بعض أعضائها، إلا أنها وجدت من هم أكثر انسجاماً معها، وخصوصاً الأطراف الذين يحاولون الابتعاد عن النهج الطائفي، ما جعل حظوظها مرتفعة انتخابياً، وحتى بالمنافسة على رئاسة الحكومة بشخص رئيسها إياد علاوي.

وبالنسبة إلى الوضع العراقي، يعدّ الابتعاد عن الطائفية أمراً بالغ الأهمية. وفي الوهلة الأولى، انجزّ كثيرون وراء جهات طائفية أعلنت تخليها عن النهج الطائفي، إلا أنها لم تستطع ذلك، بحكم تركيبها، والفكر الذي تكونت بموجبه. في المقابل، تعدّ تركيبة «العراقية» منذ بداياتها

تدخل الأمم المتحدة
جعله مفوضية
الانتخابات تكتفي
بحذف المطلق والعاني

ليبرالية غير طائفية، وإن كانت تتخوف من كلمة «علمانية»، التي أصبحت تطرحها اليوم بجرأة أكبر، بعد انحسار المد الديني السياسي. وعندما كانت «العراقية»، ممثلة بحركة الوفاق الوطني التي يقودها إياد علاوي، مؤلفة من تشكيلات الخارج الآتية مع الاحتلال، أصبحت في تشكيلتها الجديدة «مختلطة»، وقد يغلب فيها عراقيو الداخل.

وأعلن التكتل الجديد خلال احتفال أقيم في فندق الرشيد في بغداد في 16 كانون الثاني الماضي، وجرّت تسمية جميع شخصيات ائتلاف «العراقية»، التي ستشارك في الانتخابات البرلمانية المقبلة، ومن أبرزها إياد علاوي، ورئيس الجبهة العراقية للحوار الوطني النائب صالح المطلك، ونائب رئيس الجمهورية الحالي طارق الهاشمي، ونائب رئيس الوزراء رافع العيساوي، ورئيس تجمع «عراقيون» أسامة النجيفي، ورئيس تجمع المستقبل النائب ظافر العاني. فضلاً عن عدد من الشخصيات الأخرى، بينها عضو مجلس الحكم